

وثيقة البنك الدولي
حصريا للاستعمال الرسمي

تقرير رقم (PP1730)

وثيقة مشروع
حول
منحة مقترحة
بمبلغ 0.25 مليون دولار أمريكي
لجمهورية تونس
من أجل:
مشروع تحضير برنامج الاستثمار الغابوي التونسي
01 فبراير 2016

تحظى هذه الوثيقة بتوزيع محدود و يمكن أن تستعمل من قبل متلقيها فقط من أجل تنفيذ مهامهم الرسمية. و لا يجوز أن يتم الإفصاح عن محتواها دون ترخيص من البنك الدولي.

أسعار العملة
(سعر صرف العملة في 01 فبراير 2016)

وحدة العملة = الدولار أمريكي
1 دولار أمريكي = 2.024 دينار تونسي
دينار تونسي = 0.24
السنة المالية
01 يناير-31 دجنبر
الاختصارات و تسمياتها

الوكالة الفرنسية للتنمية	Agence Française de Développement	AFD
صناديق الاستثمار في الأنشطة المناخية	Climate Investment Funds	CIF
إطار الشراكة القطرية	Country Partnership Framework	CPF
المديرية العامة للغابات	General Directorate of Forestry	DGF
منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة	Food and Agriculture Organization of the United Nations	FAO
برنامج الاستثمار في الغابات	Forest Investment Program	FIP
خطة الاستثمار / برنامج الاستثمار في الغابات	Forest Investment Program Investment Plan	FIP/IP
الإدارة المالية	Financial Management	FM
إجمالي الناتج المحلي	Gross Domestic Product	GDP
الوكالة الألمانية الدولية للتنمية	The Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit GmbH	GIZ
حكومة تونس	Government of Tunisia	GOT
نظام تعويض المظالم	Grievance Redress System	GRS
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	International Fund for Agricultural Development	IFAD
خطة الاستثمار	Investment Plan	IP
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي	Japan International Cooperation Agency	JICA
بنك التنمية المتعدد الأطراف	Multi-lateral Development Bank	MDB
هدف مشروع التنمية	Project Development Objective	PDO
تقرير النفقات العمومية و المسؤولية الحسابية	Public Expenditure and Financial Accountability Report	PEFA
الإدارة المالية العامة	Public Financial Management	PFM
منحة إعداد المشروع	Project Preparation Grant	PPG
خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات و تدهورها؛ و دور الحفظ والإدارة المستدامة للغابات و زيادة مخزونات الكربون في الغابات .	Reducing emissions from deforestation and forest degradation; and the role of conservation, sustainable forest management and enhancement of forest carbon stocks	REDD+
الإستراتيجية الاجتماعية و التقييم البيئي للإستراتيجية الوطنية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات و تدهورها .	Strategic Social and Environmental Assessment of the National Strategy REDD+	SESA
الدينار التونسي	Tunisia Dinar	TDN
البنك الدولي	World Bank	WB

المدير الإقليمي:	Hafez M. H. Ghanem حافظ. م. ح. غنام
المدير القطري:	Marie Françoise Marie-Nelly ماري فرانسواز ماري نيللي
المدير الرئيسي /الأول:	Paula Caballero بولا كاباليرو
مدير المشروع:	Benoit Paul Blarel بنونا بول بلاغيل
رئيس فريق مجموعة العمل:	Taoufiq Bennouna توفيق بنونة

تونس
مشروع إعداد خطة الاستثمار الغابوي التونسي

الفهرست

I.	السياق الاستراتيجي	9
	أ. سياق البلد	9
	ب. السياق القطاعي والمؤسسي	9
	ت. الأهداف العالية المستوى التي يساهم فيها المشروع	11
II.	الأهداف التنموية للمشروع	11
	أ. الأهداف التنموية للمشروع	11
	ب. المستفيدون من المشروع	12
	ت. مؤشرات نتائج على مستوى أهداف تطوير المشروع	12
III.	وصف المشروع	12
	ب. تكلفة المشروع وتمويله	14
	تكلفة المشروع وتمويله (بمليون دولار أمريكي)	14
IV.	التنفيذ	14
	أ. الترتيبات المؤسسية والتنفيذية	14
	ب. رصد و تقييم النتائج	15
V.	المخاطر الرئيسية و تدابير التخفيف	15
VI.	ملخص التقييم	15
	أ. السياسات الوقائية الأخرى التي تم إطلاقها	17
	ب. تصحيح التظلمات من طرف البنك الدولي	17
	الملحق 1: إطار النتائج والرصد	19
	الملحق 2: وصف مفصل للمشروع	21

وثيقة تقييم البيانات

تونس

مشروع إعداد برنامج الاستثمار الغابوي التونسي

وثيقة المشروع

الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

GENDR

المديرية العامة

تقرير رقم: PP1730

معلومات أساسية			
هوية المشروع P157919	فئة EA B -تقييم جزئي	رئيس الفريق توفيق بنونة	
سند الإقراض تمويل مشروع الاستثمار	قدرات هشة و/ أو قيود على القدرات [] الوسطاء الماليون [] سلسلة المشاريع []		
تاريخ بداية تنفيذ المشروع 01 مارس 2016	تاريخ نهاية تنفيذ المشروع 30 يونيو 2017		
تاريخ التنفيذ الفعلي المتوقع 21 مارس 2016	تاريخ انتهاء التمويل الفعلي المتوقع 30 يونيو 2017		
النادي المالي الدولي لا شيء			
مدير المشروع بونوا بول بلاغيل Benoit Paul Blarel	المدير القطري ماري فرانسواز ماري نيللي Marie Francoise Marie-Nelly	نائب الرئيس الاقليمي حافظ. م. ح. غنام Hafez M. H. Ghanem	المدير الرئيسي بولا كاباييرو Paula Caballero
سلطة التصديق			
سلطة التصديق قرار CD			
المقترض: حكومة تونس			
الهيئة المسؤولة: المديرية العامة للغابات			
نقطة الاتصال: يوسف السعداني Youssef Saadani		الصفة: المدير العام	
الهاتف رقم: 0021671848892		البريد الالكتروني: ysaadani04@yahoo.fr	
معطيات تمويل المشروع (بملايين الدولارات الأمريكية)			
التكلفة الإجمالية للمشروع	0.25	مجموع التمويل البنكي	0.00
فارق التمويل	0.00		

مصدر التمويل										
صناديق الاستثمار في الأنشطة المناخية										
المجموع										
0.25										
0.25										
الصرف المتوقع (بمليين الدولارات الأمريكية)										
0000	0000	0000	0000	0000	0000	0000	0000	2017	2016	السنة المالية
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.10	0.15	السنوي
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.25	0.15	المبلغ المتراكم
البيانات المؤسسية										
مجال التدخل (المجال الرئيسي)										
البيئة و الموارد الطبيعية										
مجالات التدخل المساهمة										
الزراعة، تغير المناخ، الحكامة، النقل، و قطاع تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات										
المواضيع العرضية										
[X] تغير المناخ										
[] هشة، النزاع و العنف										
[X] النوع										
[X] الشغل										
[X] الشراكة بين القطاعين الخاص و العام										
القطاعات/التغيرات المناخية										
5 كحد أقصى و مجموع % يجب أن يعادل 100										
القطاعات الرئيسية	القطاع	%	التكيف مع تغير المناخ الاستفادة المشتركة %	الاستفادة المشتركة من جراء التخفيف من التأثير %						
الزراعة، الصيد البحري، القطاع الغابوي	الغابات	80	40	40						
الزراعة، الصيد البحري، القطاع الغابوي	الزراعة العامة، الصيد البحري و القطاع الغابوي	20	10	10						
المجموع		100								
<input type="checkbox"/> اشهد بعدم وجود أي معلومات تنطبق على هذا المشروع في مجال الاستفادة المشتركة من التكيف مع التغيرات المناخية و تخفيفها.										
المواضيع										
موضوع (5 على الأقصى يساوي مجموعها %)										
الموضوع الرئيسي	الموضوع	%								
البيئة و الموارد الطبيعية	التنوع الحيوي	10								
الإدارة										

50	التغيير المناخي	البيئة و إدارة الموارد الطبيعية
40	إدارة موارد بيئية و طبيعية أخرى	البيئة و إدارة الموارد الطبيعية
100		المجموع
أهداف التنمية المقترحة		
يهدف المشروع إلى دعم استعداد و تحضير متلقيه لخطة الاستثمار المتعلقة ببرنامج الاستثمار في الغابات		
المكونات		
اسم المكون		التكلفة (بملايين الدولارات الأمريكية)
تحضير و إعداد برنامج الاستثمار في الغابات/ خطة الاستثمار		0.25
الامتثال		
السياسة		
لا [X]	[] نعم	هل ينأى المشروع عن إستراتيجية مساعدة البلاد (CAS) من حيث المحتوى أو علاقة بأوجه أخرى ذات الأهمية؟
لا [X]	[] نعم	هل يتطلب المشروع أي استثناءات للسياسات البنكية؟
لا [X]	[] نعم	هل وافقت إدارة البنك على هذه الاستثناءات؟
لا []	[X] نعم	هل يمثل المشروع للمعايير الإقليمية للاستعداد للتنفيذ؟
السياسات الوقائية التي استدعاها المشروع		
لا	نعم	التقييم البيئي OP/BP 4.01
	X	الموائل الطبيعية OP/BP 4.04
	X	الغابات OP/BP 4.36
X		مكافحة الحشرات/ الآفات OP 4.09
X		الموارد الثقافية المادية OP/BP 4.11
X		السكان الأصليون OP/BP 4.10
X		إعادة التوطين غير الطوعية OP/BP 4.12
X		سلامة السدود OP/BP 4.37
X		مشاريع حول الممرات المائية الدولية OP/BP 7.50
X		مشاريع في مناطق متنازع عليها OP/BP 7.60
الصكوك القانونية		
نسبة التواتر	تاريخ الاستحقاق/ التاريخ المحدد	الاسم
وصف الصك		
الشروط		
النوع	الاسم	مصدر الأموال

وصف الشرط				
أعضاء الفريق				
الاسم	الدور	الصفة	التخصص	الوحدة
Taoufiq Bennouna توفيق بنونة	رئيس الفريق(مسؤول إداري)	مستشار أول متخصص في تدبير الموارد الطبيعية	تدبير الموارد الطبيعية	GENDR المديرية العامة
Fabio Isoldi فابيو اسولدي	متخصص في مجال المشتريات	مسؤول من الدرجة الثانية	المشتريات	GGODR
Andrianirina Michel Eric Ranjeva ادرينانيرينا ميشيل اريك رانجيفا	متخصصة في الإدارة المالية	مسؤولة مالية	المالية	WFALA
Africa Eshogba Olojoba افريكا اشوكبا اولوجبا	متخصصة في التدابير الوقائية	استشارية أولى في البيئة	التدابير الوقائية البيئية	GENDR المديرية العامة
Gerhard Dieterle جير هارد دايتيرل	مدير مشروع	مستشار	مستشار في المجال الغابوي	GCCFL
Jean-Charles Marie De Daruvar جون شارلز ماري دي داروفر	مستشار	مستشار أول	مستشار	LEGAM
Leila Chelaifa ليلي شليفة	عضوة فريق	مساعدة مشروع	مساعدة مشروع	MNCTN
Marie A. F. How Yew Kin ماري ا.ف. هاو يو كين	عضوة فريق	مساعدة البرنامج اللغوي	مساعدة برنامج	GENDR المديرية العامة
Markus Friedrich Vorpahl ماركوس فريديريك فوربال	متخصص في التدابير الوقائية	مستشار أول في التنمية الاجتماعية	التدابير الوقائية الاجتماعية	GSURR
Meerim Shakirova مييريم شاكير وفا	عضوة فريق	مستشارة	محللة عمليات	GCCPT
Mehdi El Batti مهدي الباطي	عضو فريق	محلل في الإدارة المالية	الإدارة المالية	GGODR
Oyebimpe Adepoju اويبيمي اديوجو	عضو فريق	مسؤول أول عن العمليات	مسؤول عن عمليات	GENDR المديرية العامة
Veronica Yolanda Jarrin فيرونيكيا يولاندا جارين	عضوة فريق	محللة عمليات	محللة عمليات	GENDR المديرية العامة

الفريق الإضافي					
المقر	هاتف المكتب	الصفة	الاسم		
المقرات					
التعليقات	الحالية	المخططة	المقر	المديرية الأولى	البلد
			في كافة البلاد	في كافة البلاد	تونس

I. السياق الاستراتيجي

أ. سياق البلد

1. حققت تونس خطوات مهمة في مجال تقليص الفقر قبل الثورة، حيث أن نسب الفقر والفقر المدقع تهاوت إلى أكثر من النصف بين 2000 و 2010. إلا أنها اتسمت بالتراجع البطيء منذئذ. إلا أن المفارقة تكمن في ارتفاع انعدام المساواة والتباينات بين أقاليم البلاد بشكل ملموس منذ الثورة، حيث أن الفقر أصبح يتركز بشكل متزايد في المناطق الفقيرة - خاصة الشمال الغربي والمنطقة الغربية الوسطى و الجنوب الغربي. وبنفس الدرجة أبانت نسب البطالة عن تباينات صارخة ومهمة بين المناطق، إذ ترتفع بشكل خاص في المناطق الريفية الداخلية وبين الشباب. ولعل هذا المستوى المرتفع من التباينات يهدد الاستقرار الاجتماعي ومدى نجاح برنامج التنمية، الذي يكمن هدفه الرئيس والعام في تحقيق تحول هيكلي في الاقتصاد في اتجاه قطاعات ذات قيمة مضافة مرتفعة تعتمد على الإبداع والشراكة والإدماج الاجتماعي والتنمية المستدامة.

2. استطاعت تونس في أقل من سنتين أن تنجز تحولاً ديمقراطياً ناجحاً. وقد تم ذلك بفضل وضع حد لأزمته السياسية (في نهاية 2013) وباعتماد وإصدار دستور جديد (2014-01-27)، وتنظيم الانتخابات البرلمانية (2014-10-26) وانتخاب رئيس جديد (2014-12-21) وتعيين وزير أول جديد (2015-01-05) وتزكية والتصديق على حكومة وحدة جديدة (2015-02-06). ولعل الدستور يستجيب و ينص بشكل صريح على الحاجة للحفاظ على محيط وبيئة صحية وضمان استدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

3. على الرغم من هذه الانجازات الحديثة العهد، يظل التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي حققته تونس هشاً. حيث ما يقرب من 70% من الأسر الفقيرة تقطن في المناطق الريفية - خاصة في المناطق الغربية الوسطى والشمال الغربية، التي تحتوي على أكثر من 70% من موارد الغابات والمراعي في البلاد. إذ أن هذه النظم الأيكولوجية موطن يضم 14% من سكان البلاد بمعدل دخل يقل عن 1.6 دولار أمريكي لكل فرد في اليوم، الأمر الذي يجعل هؤلاء قريبين من الفقر المدقع. وعلاوة على ذلك، تستمد 40% من هذه الساكنة دخلها من الغابات والأنشطة الرعوية مثلاً (تربية الماشية، الغابات، المنتجات الغابوية الغير خشبية) مما يدل على أن بقاء هذه المجتمعات يعتمد إلى حد كبير على هذه النظم الأيكولوجية.

ب. السياق القطاعي والمؤسسي

السياق القطاعي

4. يعتبر برنامج الاستثمار في الغابات (FIP) أحد ثلاثة برامج مناخية إستراتيجية وضعت كجزء من صناديق الاستثمار في الأنشطة المناخية (CIF) من قبل بنوك التنمية المتعددة الأطراف (MDBs). أما الغرض من برنامج الاستثمارات في الغابات فيتمثل في المساهمة في تطوير السياسات والتدابير، والحصول على زيادة مهمة في التمويل بغية تقليص التعرية الغابوية وتدهور الغابات وتعزيز التدبير المستدام لها، ليتحقق في البلدان النموذجية لبرنامج الاستثمار في الغابات، وذلك بخفض الانبعاثات وحماية مخزونات كربون الغابات ومكافحة الفقر. أما بالنسبة لمرحلته الثانية (2015-2020) فقد اقترحت اللجنة الفرعية لبرنامج الاستثمار في الغابات منحة لإعداد المشروع (PPG) قدرها 250.000 دولار أمريكي في 9 بلدان من بينها تونس، لصياغة خططها الاستثمارية الغابوية.

5. تشكل الغابات والمراعي المورد الأساسي الناجع والفعال في مجال التخفيف من حدة الفقر في تونس. إذ أنها تولد ما قيمته 1.4 مليار في السنة من الفوائد وتغطي 21% من إجمالي الناتج المحلي الزراعي أو حوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد عام 2012. و5.7 مليون هكتار أو 35% من المساحة الجغرافية لتونس يعتبر النظام الايكولوجي للغابات والمراعي مجالا حيويا بالنسبة للتنمية المستدامة في البلاد. إذ أنهما مفيضان بالنسبة : (أ) للمجتمعات المحلية - 15 إلى 25% من الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية ؛ 14% من احتياجات الطاقة للأسر المحلية ؛ و5 إلى 7 مليون يوم من العمل في السنة ؛ (ب) بالنسبة للمجتمع الوطني - حماية الأحواض المائية وإمدادات المياه للاستجمام من الشمال والوقاية من التعرية الريحية ومن مخاطر التصحر في الجنوب؛ مع إمكانات عالية للاستجمام عبر شبكة من المناطق المحمية التي تشمل 17 منتزها وطنيا و 27 محمية طبيعية و 256 منطقة للأراضي الرطبة، و (ج) للمجتمع العالمي- تنوع حيوي غني (ما يزيد عن 2200 نوع من النباتات و500 نوع من الحيوانات) مع التخفيف من آثار تغير المناخ من خلال احتجاز الكربون في الكتلة الحيوية والتربة.

6. يتوفر قطاع الغابات والمراعي على عدة نقاط قوة مهمة، بما فيها: (أ) وجود إطار قانوني، (ب) التوفر على مجموعة من التجارب القيمة في تنفيذ مشاريع التنمية في قطاع الغابات والمراعي، و (ج) التوفر على المعرفة الأساسية لقيمة موارد القطاع (جرد الغابات والمراعي، نظام المعلومات والتخطيط الغابوي، والبحوث الغابوية، الخ...)

7. بيد أن هذا القطاع يواجه تهديدات كبرى، من بينها تغير المناخ والتوسع الزراعي، خاصة في المراعي والتنمية الحضرية وتحويل التربة إلى استعمالات أخرى؛ كل ذلك يساهم في الخسائر التي يعاني منها النظام الايكولوجي. كما أن الغابات تتأثر بشكل كبير وأساسي بالتدهور الناجم عن الإفراط في الحصاد والرعي، اللذان يشكلان ظاهرتان خطيرتان نتج عنهما تقلص وتراجع إنتاج العلف والتجدد الطبيعي على نطاق واسع. أما إزالة الأحرار بشكل مطلق والحرائق فيؤثران بنسبة صغيرة في الغابات، إلا أنهما يفرضان تكاليف مهمة عند وقوعهما (7800 دينار تونسي للهكتار تحرق كل سنة). أما المراعي فتتأثر في المقام الأول عن طريق الإزالة والرعي الجائر والحصاد المفرط. و نتيجة لذلك، تتدهور نسبة 37% من غابات ومراعي البلاد؛ في حين 20% من المراعي تمت إزالتها أثناء 35 سنة الماضية. ولعل تقليص تدهور النظم الايكولوجية للغابات والمراعي أصبح ملحا بشكل خاص، مما يستدعي التعاون الكامل والرفع من مستوى رفاهية المجتمعات التي تعتمد على هذه الموارد وتحسينها، حيث أن هذه الأخيرة تقترب أكثر من غيرها من الفقر المدقع.

8. ضعف الإدارة و الحكامة عنصر مهم يؤدي إلى ضغط مفرط على النظم الايكولوجية للغابات والمراعي. إذ أن حقوق الملكية في المجال الغابوي غير محددة بشكل واضح: فإذا كانت الدولة تمتلك الغابات فإن السكان المحليين يحظون ببيولوجية مفتوحة لرعي وحصاد مختلف المنتجات الغابوية، وبالمقابل فإن أراضي الرعي توجد تحت نظام الملكية المشتركة والجماعية ويصل السكان المحليون بشكل مفتوح للرعي بغض النظر عن الموسم أو عوامل أخرى. ونتيجة لذلك، تتوفر هذه المجتمعات على حوافز قليلة للحفاظ على هذه النظم الايكولوجية، عوض استغلالها للاستفادة منها على المدى القصير. أما الخيارات الممكنة والمحتملة لتحسين الحكامة تشمل اعتماد مقاربات تشاركية (اتفاقيات الإدارة، مثلا بين الدولة ومستعملي الغابات/ المراعي، والانتظام في مجموعات من أجل تطوير الغابات/ المراعي) ونوع من الشراكة (مثلا إدارة مشتركة على المدى الطويل) الأمر الذي يعطي للمجتمعات المحلية تحفيزا أفضل من أجل الحفاظ على الغابات والمراعي.

السياق المؤسسي

9. في الوقت الذي كانت فيه السياسة التونسية المعتمدة في المجال الغابوي تروم أساسا الحفاظ على الموارد الغابوية وتوسيعها، فإن المديرية العامة للغابات اعتمدت حديثا إستراتيجية وطنية جديدة للتنمية المستدامة للغابات و المراعي و تديرها (2015-2024). وتهدف هذه الإستراتيجية التوفيق بين المحافظة على الغابات والمراعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تشجيع مشاركات المنظمات المجتمعية والملاك من القطاع الخاص في الإدارة المشتركة للغابات والمراعي. وتتوفر هذه الإستراتيجية على 4 أهداف إستراتيجية: (1) تكييف الإطار المؤسسي والقانوني لبناء القطاع والقدرات؛ (2) تحسين مساهمة القطاع في التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ (3) الحفاظ على الوظائف البيئية وخدمات موارد هذا القطاع وتعزيزها؛ (4) تدعيم وتحسين الرأسمال المتوفر من الغابات والمراعي. حيث أن المشروع المقترح سيساعد الحكومة التونسية (GOT) في تنفيذ الأولويات الرئيسية للإستراتيجية الجديدة كجزء من "خطة عمل المائة 100 يوم" للحكومة الجديدة.

10. ومع مرور الوقت، أظهرت تونس التزاما متسقا وعالي المستوى على المدى الطويل لحماية البيئة وإدارة الموارد البيئية. ذلك أن البلاد نفذت عدة مشاريع نموذجية ناجحة في مجالات إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على الغابات و الحراجة الزراعية.

ت. الأهداف العالية المستوى التي يساهم فيها المشروع

11. يتماشى النشاط المقترح مع الركائز الأساسية للمسودة الحالية "إطار الشراكة القطرية" (CPF) الذي يهتم تونس، أي تحسين البيئة من أجل استعادة النمو والاستقرار، وتحسين الخدمات والفرص المتاحة في المناطق المتخلفة، وزيادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي وزيادة من الفرص أمام الشباب. والأهم من ذلك كله تنفيذ خطة الاستثمار المالي / خطة الاستثمار التي ستساهم في تحقيق هدف الشراكة في تعزيز وتنويع سبل العيش في المناطق المتخلفة. ويسهم النشاط المقترح أيضا في "تنفيذ استراتيجيات" نمو الغابات والمناطق الخضراء¹ والذي يتعهد بدعم البلدان في جهودها الرامية إلى تسخير إمكانات الغابات للحد من الفقر وتحسين دمج الغابات في اقتصاداتها، وحماية وتعزيز الدور البيئي الذي تلعبه الغابات والمراعي على المستوى المحلي وعلى المستوى العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، يتناسق هذا المشروع مع الإعلان² الوزاري لتونس-تلمسان الذي يهدف إلى الترويج للسلع والخدمات التي تقدمها النظم الأيكولوجية للغابات في البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما من خلال تكييف وتدعيم آليات التمويل المتاحة والمبتكرة بما في ذلك خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها REDD+.

II. الأهداف التنموية للمشروع

أ. الأهداف التنموية للمشروع

¹ http://siteresources.worldbank.org/EXTSDNET/Resources/Inclusive_Green_Growth_May_2012.pdf

<http://www.worldbank.org/en/topic/forests/overview#2>

² تمت المصادقة عليه في 2013-03-21

12. يهدف المشروع دعم إعداد الخطة الاستثمارية للجهة المتلقية للمشروع.

ب. المستفيدون من المشروع

13. أما المستفيدون المباشرون من المشروع فهم موظفو المديرية العامة للغابات بتونس وفي وزارة الزراعة. والمستفيدون الغير مباشرون فيتمثلون خاصة في السكان أو المجتمعات المحلية للمناطق الغابوية، ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المشاريع الخاصة الصغيرة.

ت. مؤشرات النتائج على مستوى أهداف تطوير المشروع

14. يتم قياس منجزات أهداف المشروع التنموي على المستوى الإقليمي بالمقارنة مع النتيجة التالية:

○ هل تم وضع خطة الاستثمار لتونس؟ (نعم/ لا)

III. وصف المشروع

15. بالاتفاق مع الحكومة التونسية، قامت بنوك التنمية المتعددة الأطراف بمهمة استطلاعية في تونس في شتبر 2015 من اجل إبلاغ ذوي المصلحة الرئيسيين في عملية خطة الاستثمار، والاتفاق على خطة عمل لصياغة ووضع الخطة الاستثمارية لبرنامج الاستثمار في الغابات (IP FIP). تم الاتفاق أثناء هذه المهمة بأن يمول المشروع بعض الأنشطة التي تهدف إلى تحليل وضعية واتجاهات وتوجهات الموارد الغابوية والرعية، وتقييم أهميتها الاقتصادية، وتحليل الدوافع والأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها.

16. يتكون المشروع من مكون واحد فقط:

17. المكون 1: إعداد الخطة الاستثمارية لبرنامج الاستثمار في الغابات ((IP FIP)) (0.25 مليون دولار أمريكي)؛ إذ ستدعم المنحة برنامجا متكونا من مجموعة من الأنشطة التي تروم وضع مختلف الخطوات المؤدية إلى إعداد الخطة الاستثمارية لبرنامج الاستثمار في الغابات، بما في ذلك :

أ. وصف السياق الوطني والقطاعي لقطاع الغابات والمراعي في أراضي المتلقي (i) بتحديد المصادر الرئيسية للانبعاثات الوطنية من الغازات المسببة للاحتباس الحراري ذات الصلة بالنظم الإيكولوجية للغابات والمراعي و رصد الاتجاهات المتوقعة؛ (ii) إجراء تحليل وضعية و موارد وأنماط غابات ومراعي المتلقي. (iii) إثبات و ترسيخ الأهمية الاقتصادية للغابات والمراعي و القطاعات الأخرى التي تؤثر فيها. (iv) إجراء تحليل لدوافع وأسباب إزالة وتدهور الغابات والمراعي. (v) خلق مخطط مؤسسي للتعرف على الجهات الرئيسية المعنية في هذا القطاع، وأدوارها، إمكاناتها و إكراهاتها و (vi) تحديد آليات إدارة الغابات الرئيسية في إقليم المتلقي.

ب. تحديد الفرص للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال: (i) التعريف بالفرص الرئيسية للحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات أو تدهور الغابات والمراعي. و (ii) إبراز الاحتمالات لحفظ وتعزيز مخزونات الغابات والمراعي من الكربون.

ت. وصفا للبيئة التمكينية من حيث السياسات واللوائح التي تحدد: (i) الإطار المؤسسي والقانوني لإدارة الغابات والمراعي و مواردها. (ii) الإطار المالي والتنظيمي، سياسات استخدام الأراضي، وآليات الضمانات الاجتماعية والبيئية، وهيكل السوق، وغيرها من الحوافز وأطر النفقات المتوسطة المدى في قطاع الغابات والمراعي. (iii) تأثير الإطار التنظيمي على الهدف من البرنامج؛ و (iv) الحواجز القائمة والآثار المحتملة للتدخلات في القطاعين العام والخاص في حال إزالة هذه الحواجز.

ث. وصف الفوائد المتوقعة المتعلقة ببرنامج الاستثمار في الغابات (i) بتحديد هذه الفوائد. (ii) وتحسين مرونة و صمود الناس أمام الصدمات المناخية؛ (iii) تعزيز المساواة بين الجنسين والاستدامة الاجتماعية؛ وتقديم الدعم لدمج الشباب في الحياة العملية.

ج. تحديد أوجه التآزر والتعاون مع الشركاء الآخرين في الحصول على الموارد المالية والتقنية لتحسين تنفيذ الخطة الاستثمارية وجعله أكثر اكتمالا.

ح. تحديد ووصف مجموعة من المشاريع التي تهدف إلى ترجمة الخطة الاستثمارية / برنامج الاستثمار في الغابات إلى أنشطة ملموسة مع تدابير محددة، وتخصيص يدل على موارد برنامج الاستثمار في الغابات ومصادر التمويل الأخرى.

خ. تحليل أوجه التكامل بين برنامج الاستثمار في الغابات/خطة الاستثمار FIP / IP و عملية خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات و تدهورها REDD + لدعم هذه العملية (REDD +) في أراضي المتلقي بما يتجاوز المبادرات الحالية وذلك بما يلي: (i) استئناف برامج حفظ REDD+ والاستراتيجيات الوطنية الجارية حاليا لإدارة الغابات، و الأجرع والمراعي والمناظر الطبيعية بما في ذلك مصادر تمويلها ؛ و (ii) تحديد شروط المستفيد لتلقي الدعم في إطار الخطة الاستثمارية من أجل تمويل إعداد برنامج حفظ الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها.

د. تحليل احتمالات التنفيذ بما في ذلك تقييم المخاطر المتعلقة بتقييم إمكانية تفيذ خيارات حفظ انبعاثات غاز التدفئة الأخرى في الخطة الاستثمارية.

ذ. مخطط عام لخطة الاستثمار وأدوات التمويل لتقديم المؤشرات الأولى: (i) التمويل المشترك لخطة الاستثمار؛ (ii) مجموع التمويل المخصص لكل تدخل (iii) المصادر المحتملة للتمويل العام والخاص؛ (iv) نسب حشد خطة التمويل وأنواع الأدوات المالية؛

ر. إعداد المذكرات المفاهيمية للمشروع الاستثماري المقترح، بما في ذلك أجزاء محددة تتعلق بالحماية ووثائق أخرى بناء على طلب اللجنة الفرعية للخطة الاستثمارية المقترحة، بالتعاون وثيق مع نقطة الاتصال المحورية لمشروع الاستثمار المالي.

ب. تكلفة المشروع وتمويله

18. أداة الإقراض ستكون في شكل تمويل مشروع استثماري (0.25 مليون دولار أمريكي) بمصادر تمويل من برنامج الاستثمار الغابوي في إطار الصندوق الاستراتيجي للمناخ (SCF)

تكلفة المشروع وتمويله (بمليون دولار أمريكي)

مكونات المشروع	تكلفة المشروع	تمويل منحة المشروع	نسبة المأوية للتمويل
إعداد برنامج استثمار في الغابات/ خطة الاستثمار	0.25	0.25	100
تكلفة الإجمالية للمشروع	0.25	0.25	100
التمويل الإجمالي اللازم	0.25	0.25	100

IV. التنفيذ

أ. الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

19. أكدت الحكومة أن المديرية العامة للغابات (DGF) ستكون مسؤولة عن تنسيق برنامج الاستثمار في الغابات في تونس. و ستكون المديرية العامة للغابات مسؤولة عن الجانب الائتماني العام لمراقبة منحة إعداد هذا المشروع (PPG) بما في ذلك الإدارة المالية و ترتيبات الصرف. و ستكون مسؤولة عن الميزانية و التخطيط و المحاسبة و إعداد التقارير، و ضمان تدفق الأموال و الضوابط الداخلية و الإدارة المالية و التوظيف و المراجعة و التدقيق الخارجي المرضي للبنك.

20. تشير الاستنتاجات الرئيسية لتقرير 2010 حول النفقات العمومية و المسائلة المالية (PEFA) لتونس، إلى أن الإطار القانوني و الإداري للإدارة المالية العامة (PFM) سليم و يقدم مستوا قويا من الاطمئنان بشأن موثوقية المعلومات و محيط مراقبة قوي؛ و مع ذلك فهناك بعض الثغرات في مجال الشفافية و المسائلة التي لا تزال بحاجة إلى المعالجة. و سيستعمل المشروع قدر الإمكان- النظم الحالية الموجودة في البلاد و التي أثبتت أنها مرضية بالنسبة للبنك، كحساب الخزينة الموحد و نظام و قوانين ميزانية البلاد، و سيقوم بتعزيزها عند الحاجة لضمان كفايتها وللتأكد من أن تمويلات المشروع تستعمل بشكل مقتصد و فعال و ناجح لبلوغ الأهداف المنشودة.

21. و قد راكمت و طورت الوكالة المكلفة بالتنفيذ بعض الخبرة من خلال التعامل بعمليات مشابهة ممولة من قبل المنظمات المعترف بها دوليا كالوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)؛ و بالتالي فهي تتوفر على

ترتيبات الإدارة المالية الأساسية التي يحتاجها المشروع. إلا أن المديرية المالية العامة لا تتوفر على تجربة حديثة مع المشاريع التي يمولها البنك الدولي، كما أن معرفتها بالسياسة و الإجراءات الائتمانية للبنك علاقة بالإدارة المالية و الأمور المتعلقة بالصرف تبقى محدودة، مما قد يؤثر في قدراتها على تقديم معلومات موثوقة في الوقت المناسب عندما تستدعي ضرورة الإدارة و المراقبة التنفيذية للمشروع ذلك. و بالنظر للإفتحاص الأولي لقضايا الائتمان و نظرا للمعلومات المحدودة المتوفرة في هذه المرحلة، يعتبر مستوى مخاطر الإدارة المالية للمشروع مرتفعا نوعا ما و سيتم توفير تدريب خاص في مجال الإدارة المالية و المشتريات للمديرية المالية العامة مع تعيين خبير في مجال الإدارة المالية و المشتريات بواسطة المشروع للتخفيف من هذه المخاطر.

ب. رصد و تقييم النتائج

22. المؤشرات المقترحة للمشروع تكون على النحو التالي:
(أ) مؤشر هدف التنمية للمشروع (PDO): هل تم وضع خطة الاستثمار لبرنامج الاستثمار في الغابات بتونس (نعم/لا)
(ب) مؤشرات النتائج المتوسطة المرئية:

(i) هل وضعت آلية التنسيق القطرية لبرنامج الاستثمار في الغابات (نعم/لا)

(ii) عدد أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم.

23. و سيتم قياس تقدم و نجاح المشروع بالنظر إلى مؤشرات النتائج (الإنجازات) على النحو الذي تظهر عليه في الملحق 1. كما سيتم جمع المعطيات سنويا خلال عمر المشروع و في نهايته من أجل رصد التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج. و سيتم إنجاز تقييم سنوي لتنفيذ هذه النتائج من قبل البنك الدولي مما سيساعد في تقييم التقدم الذي تم إحرازه علاقة بالمؤشرات الرئيسية، و معرفة ما إذا كانت العناصر الفردية قد وصلت إلى أهدافها.

V. المخاطر الرئيسية و تدابير التخفيف.

24. ترتبط الأنشطة المقترحة بعمل تحليلي عميق و لا يجوز تملك كافة أصحاب المصلحة للنتائج المقترحة. سيتم التخفيف من هذا الخطر بواسطة تنظيم عدة اجتماعات/ أو ورش العمل/و التبادل مع جميع أصحاب المصلحة لضمان فهم و اعتبار احتياجاتهم بشكل جيد. و لعل نسبة هذا الخطر تبقى مهمة. لذلك و للتخفيف من المخاطر المتعلقة بالشراءات و الإدارة المالية، سيتم تقديم تدريب خاص في مجال الإدارة المالية و الشراءات لصالح المديرية المالية العامة حيث أن خبيرا في مجال الإدارة المالية و الشراءات سيعين من طرف الوحدة الخاصة بقياس مخاطر المشروع.

VI. ملخص التقييم

25. الفوائد الاقتصادية : لا يخضع المشروع لتحليل تقليدي للتكاليف و الفوائد، بل لتحليل الفوائد المتوقعة و المتعلقة بالاستثمار في مجال برنامج الاستثمار في الغابات : وهي (أ) نتائج بيئية (i) حماية التنوع البيولوجي و غيرها من خدمات النظام الإيكولوجي (ii) تحسين مرونة الناس و صمودهم أمام الصدمات المناخية (ب) اجتماعية و اقتصادية : (i) الحد من الفقر و تحقيق التنمية بين الناس الذين يعتمدون على الغابات و المراعي (ii) تعزيز المساواة بين الجنسين و الاستدامة الاجتماعية (iii) دعم إدماج الشباب

في الحياة العملية ج) مؤسساتية: (i) زيادة الالتزام بالمشروع، و المشاركة و إعطاء صوت للمجتمعات المحلية علاقة بحفظ الإنبعثات الناتجة عن إزالة الغابات و تدهورها و مخططات ذلك؛ (ii) تعزيز التنسيق بين المجتمعات المحلية.

26. الإدارة المالية : التقى فريق الإدارة المالية مع ممثلي وزارة الزراعة في إطار مهمة استطلاعية لتحديد مشروع الإدارة المشتركة للنظم الإيكولوجية الغابوية و الرعوية (P151030) المنعقدة في شهر ماي 2015؛ حيث من المخطط أن تسير هذه العملية من طرف نفس الوكالة التنفيذية.

27. ستكون وزارة الزراعة من خلال المديرية العامة للغابات (DGF) مسؤولة عن الرقابة الائتمانية الإجمالية للمشروع، بما في ذلك الإدارة المالية و ترتيبات الصرف. لأن المديرية المالية العامة ستكون مسؤولة عن الميزانية و التخطيط و المحاسبة و إعداد التقارير و ضمان تدفق الأموال و الضوابط الداخلية و التوظيف و الإدارة المالية و المراجعة الخارجية بالشكل الذي يرضي البنك.

28. سيستعمل المشروع في الحدود الممكنة النظم الموجودة في البلاد و التي أثبتت نجاعتها إزاء البنك، كحساب الخزينة الموحد و نظام ميزانية و قوانين البلاد، و سيعمل على تعزيزها حسب الحاجة من أجل ضمان كفايتها للتأكد من أن تمويلات المشروع تستعمل بشكل مقتصد و ناجع للأهداف المزمعة.

29. يشير التقييم الأولي للعملية إلى وجود بعض الأنشطة المباشرة التي ستديرها و تنسقها المديرية العامة للمالية (DGF) داخل وزارة الزراعة؛ و بالتالي فإن إدارة تدفق الأموال ستكون مركزية على هذا المستوى. و قد طورت وكالة التنفيذ المقترحة خبرة معينة في التعامل مع عمليات مشابهة ممولة من قبل المنظمات المعترف بها دوليا على غرار الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA). و بالتالي فهي تتوفر على ترتيبات الإدارة المالية الأساسية لإدارة المشروع. إلا أن مديرية المالية العامة ليست لها تجربة حديثة مع المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي و تبقى درابقتها بالسياسات الائتمانية و الإجراءات المتعلقة بالتدبير المالي و الصرف محدودة، الأمر الذي قد يؤثر في قدرتها على تقديم و توفير معلومات موثوقة في الوقت المناسب لإدارة و مراقبة تنفيذ المشروع كما يلزم. و نظرا للإفتحاص الأولي للقضايا الائتمانية و اعتبارا للمعلومات المحدودة المتاحة في هذه المرحلة، فإن مخاطر الإدارة المالي للمشروع تبقى مهمة نوعا ما.

30. سيجري تقييم قدرات الإدارة المالية خلال مهمة إعداد المخطط من أجل تحديد المجالات التي تحتاج للتعزيز؛ من أجل التوفر على نظام إدارة مالية قوي يمثل امتثالا كاملا لمتطلبات البنك. و سيتم التركيز بشكل خاص في إطار هذا التقييم على تحديد التدابير اللازمة لضمان ما يلي (i) الهيكل المناسبة لوحدة تنفيذ المشروع؛ (ii) عدد كاف من الموظفين المؤهلين في مجال الإدارة المالية (iii) العمليات و الإجراءات الداخلية للسماح بتنفيذ رشيق و سلس، بما في ذلك تصميم و تنفيذ الآليات الهامة للرقابة الداخلية. (iv) السياسات و الإجراءات المحاسبية الكافية للسماح بتقديم التقارير المالية في الوقت المناسب و التي تكون شاملة و موثوق بها لأغراض رصد المشروع؛ (v) ترتيبات مبسطة و آمنة لتدفق الأموال؛ (vi) تقديم تقارير مراجعة حسابات المشروع في الوقت المناسب.

31. المشتريات: سيتم تنفيذ المشتريات للمشروع المقترح وفق المبادئ التوجيهية للبنك الدولي: " التوريد بموجب فروض البنك الدولي للإنشاء و اعتمادات المؤسسة الدولية للتنمية " و المؤرخة في يناير/كانون الثاني 2011 و المعدلة في يوليو 2014 و المبادئ التوجيهية: "اختيار و توظيف المستشارين من قبل المقترضين من البنك الدولي" الصادرة في يناير عام 2011، و المعدلة في يوليو 2014؛ و الأحكام

المنصوص عليها في اتفاقية المنحة. " مبادئ توجيهية بشأن منع و مكافحة الغش و الفساد في المشاريع الممولة من قبل البنك الدولي، و في قروض و اعتمادات المؤسسة الدولية للتنمية و المنح " بتاريخ 15 أكتوبر 2006 و المحدثة في شهر يناير 2011 ؛ و التي تسري على الأنشطة المؤهلة من المشروع فقط و التي سيتم شراؤها بواسطة أموال المنحة. لن يتم شراء أي معدات و تجهيزات مكتبية بواسطة هذه المنحة و لا يتم النص على أي تدريبات دولية.

32. أما من حيث الشراء، فقد أظهر تقييم قدرات مديرية المالية العامة أن هذه الأخيرة تتوفر على موظفين على دراية بالبنك الدولي و المؤسسات المالية الأخرى البسيطة (مثلا: JICA الوكالة اليابانية للتعاون الدولي) و قواعد المشتريات؛ و أن التجربة في إطار مشاريع أخرى مع إدارات وزارة الزراعة أثبتت أن مديرية المالية العامة و مصالحها الإقليمية تتوفر على قدرة ضعيفة لتخطيط المشتريات و إدارة العقود. إلا أن قدرات المديرية المالية العامة ستعزز عبر التدريب الخاص بالإدارة المالية و الشراء الذي سيتم تنظيمة عند الحصول على المنحة المقترحة.

33. الضمانات البيئية و الاجتماعية: من زاوية نظر بيئية و اجتماعية، فإن الفئة البيئية حسب التصنيف هي فئة "ب" كتحقيق جزئي؛ و لا يتوقع حدوث أي آثار بيئية و اجتماعية سلبية كبيرة. أما المديرية المالية العامة فتعتبر مؤهلة إلى أقصى حد لتنفيذ المشروع خاصة و أنها تكاد تنتهي من مشروع السياحة البيئية و الحفاظ على التنوع البيولوجي في الصحراء؛ و غيره من المشاريع مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، و الوكالة الفرنسية للتنمية و منظمة الأغذية و الزراعة ووكالة التعاون الدولي الألمانية و الوكالة اليابانية للتعاون الدولي. و علاوة على ذلك، يعتبر موظفو مديرية المالية العامة على دراية كاملة بالسياسات الوقائية للبنك، لكونهم شاركوا في مختلف التدريبات حول الضمانات المصرفية التي أجراها المتخصصون في مجال الضمانات البنكية؛ و قد أشرفوا على القضايا البيئية و الاجتماعية المتعلقة بهذا المشروع المذكور أعلاه كما أنهم راقبوا و اطلعوا على القضايا البيئية و الاجتماعية المتعلقة بالمشاريع المذكورة.

أ. السياسات الوقائية الأخرى التي تم إطلاقها.

34. تم إطلاق ثلاث سياسات وقائية من خلال المشروع (i) التقييم البيئي OP/BP 4.01. (ii) الموائل الطبيعية OP/BP 4.04 و الغابات (iii) OP/BP 4.36.

35. سيشمل تصميم و إعداد الخطة الاستثمارية لبرنامج الاستثمار في الغابات عملية تشاور واضحة مع أصحاب المصلحة (بما في ذلك المجتمعات المحلية الفاعلة و الفاعلين الخاصين مع مراعاة اعتبارات النوع) حيث ستهتم بالاحتياجات و الإجراءات الوقائية الرئيسية التي يتم إطلاقها على مستوى خطة الاستثمار. من المهم أن نلاحظ أن برنامج الاستثمار في الغابات/ خطة الاستثمار ليس إستراتيجية قطرية و خطة الاستثمار هذه لا تتطلب لآلية لإجراءات احترازية وقائية خاصة، بما أنها تمول أساسا المساعدة التقنية و الدراسات. أما الوثيقة النهائية فنقترح عدة خطوط استثمارية يمر كل واحد منها عبر الضمانات البيئية و الاجتماعية الضرورية من حيث العناية الواجبة إذا قرر البنك تمويلها.

ب. تصحيح التظلمات من طرف البنك الدولي

36. على المجتمعات و الأفراد الذين يعتقدون أنهم يتأثرون سلبا من قبل البنك الدولي (World Bank (WB)) من خلال دعمه للمشروع، أن يتقدموا بالشكاوى إلى آليات الانتصاف على مستوى المشاريع و التظلم الموجودة أو خدمة تعويض المظالم للبنك الدولي. خدمة تعويض المظالم للبنك الدولي تضمن أن الشكاوى التي يتم تلقيها يتم الإطلاع عليها على وجه السرعة من أجل التعامل مع القضايا المرتبطة

بالمشروع. أما المجتمعات و الأفراد المتضررون فيجوز لهم أن يقدموا شكاواهم لهيئة التفتيش المستقلة للبنك الدولي التي تحدد مدى وقوع الضرر أو إمكانية وقوعه نتيجة عدم امتثال البنك لسياساته و إجراءاته. و يمكن تقديم الشكاوى في أي وقت بعد أن يتم إثارة انتباه البنك مباشرة، و بعد أن تعطى لإدارة البنك فرصة للإجابة. للحصول على معلومات حول طريقة تقديم الشكاوى للبنك لخدمة تعويض المظالم للبنك الدولي المرجو زيارة الموقع: <http://www.worldbank.org/GRS>. و للحصول على معلومات حول طريقة تقديم الشكاوى للهيئة المستقلة لمفتشي البنك المرجو زيارة موقع www.inspectionpanel.org

الملحق 1: إطار النتائج والرصد

البلد: تونس

عنوان المشروع: مشروع إعداد برنامج الاستثمار الغابوي في تونس

إطار النتائج

أهداف تطوير المشروع

تصريح أهداف تطوير المشروع

الهدف من المشروع دعم إعداد خطط الاستثمار ذات الصلة ببرنامج الاستثمار الغابوي للبلد المتلقي

مستوى المشروع

هذه النتائج وصلت إلى مرحلة

مؤشرات أهداف تطوير المشروع

القيم التراكمية للهدف					الهدف النهائي	السنة الأولى	المرحلة الأساسية	اسم المؤشر
					نعم	لا	لا	تم وضع مخطط لبرنامج الاستثمار الغابوي لتونس (نعم/ لا)

مؤشرات النتائج المرحلية

القيم التراكمية للهدف					الهدف النهائي	السنة الأولى	المرحلة الأساسية	اسم المؤشر
					نعم	لا	لا	وضع آلية التنسيق القطرية لبرنامج الاستثمار الغابوي (نعم/ لا)
					350	150	0	أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم (عددهم)

وصف المؤشر

مؤشرات هدف تطوير المشروع

اسم المشروع	وصف (تعريف المؤشر الخ...)	الوثيرة	مصدر البيانات/ المنهجية	المسؤول عن جمع البيانات
وضع مخطط استثمار برنامج تونسي للاستثمار الغابوي	وثيقة برنامج الاستثمار الغابوي /مخطط الاستثمار تمت صياغتها وتم إكمالها. كافة الأقسام والملحقات والمذكرات المفاهيمية للمشروع قد تمت صياغتها وأنجزت نهائيا	نهاية المشروع		المديرية العامة للغابات

مؤشرات نتائج المرحلية

اسم المشروع	وصف (تعريف المؤشر الخ...)	الوثيرة	مصدر البيانات/ المنهجية	المسؤول عن جمع البيانات
وضع آلية تنسيق برنامج الاستثمار الغابوي للبلاد	يجب أن تشمل خطة الاستثمار مقتضيات لوضع أو تعزيز آليات التنسيق القطرية المتوفرة حاليا من أجل تسهيل الحوار الوطني حول تفعيل خطة الاستثمار ودعم التنسيق الداخلي والخارجي وتدبير التقارير حو التطورات والنتائج. هذه الآليات يجب أن تضمن وضع الإجراءات من أجل رصد واستعراض ما أنجزته البلد من عمليات. لجنة مديرة وضعت سلفا من أجل العملية الجديدة في مجال الغابات بالنسبة للبنك الموجودة قيد التحضير. هذه اللجنة المديرة يمكن أن تعزز لتصبح بمثابة آلية التنسيق القطرية لبرنامج الاستثمارات الغابوي في تونس	نهاية المشروع		المديرية العامة للغابات
أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم	استشارة أصحاب المصلحة يجب أن توثق وأن يتم تقديم التقارير بشأنها في الوقت الذي تقدم فيه خطط الاستثمار من أجل التصديق عليها أو في الوقت الذي تقدم فيه البرامج والمشاريع من أجل الحصول على التمويلات. خطط وبرامج الاستثمار يجب أن تشمل خطط واضحة لاستمرار انخراط ذوي المصلحة في الرصد والتقييم، الأمر الذي قد يكون أحد وظائف آلية التنسيق القطرية	سنوية	لائحة المشاركين في أنشطة التوعية و التحسيس والاستشارة	المديرية العامة للغابات

الملحق 2: وصف مفصل للمشروع

الدولة: تونس

اسم المشروع: إعداد مشروع برنامج الاستثمار الغابوي في تونس (P157919)

1. باستخدام نفس البنية و المحتوى لبرنامج الاستثمار الغابوي، خطة الاستثمار كما تم وصفها في عدة دلائل و كتيبات لبرنامج الاستثمار الغابوي خاصة الدليل العملي لبرنامج الاستثمار الغابوي، و المبادئ التوجيهية للرصد/التقييم لبرنامج الاستثمار الغابوي و المقاربة البرنامج لصناديق الاستثمار المناخي، سوف يتم وضع برنامج الاستثمار الغابوي/ خطة الاستثمار بناء على الأنشطة التالية:

أ. وصف السياق الوطني و القطاعي

2. تستلزم هذه المهمة جمع و تحليل و عرض البيانات الأساسية عن الوضع الاجتماعي و الاقتصادي و البيئي لقطاع الغابات و المراعي في تونس استنادا على الأدبيات الموجودة حول القطاع، و على وجه الخصوص في الدراسات الإستراتيجية و الوثائق و التشريعات و الوثائق المرجعية الأخرى. و سوف تشمل ما يلي:

- (i) وصف المصادر الرئيسية للانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري على المستوى الوطني (غازات التدفئة) المتعلقة بالغابات و النظم الايكولوجية للمراعي و التوجهات المتوقعة.
- (ii) إعداد و تحليل وضعية الموارد الغابوية التونسية و المراعي و توجهاتها (مع التركيز بشكل خاص على التهديدات و الفرص المتعلقة بتغير المناخ و إزالة الضوابط المناخية).
- (iii) الأهمية الاقتصادية لقطاعات الغابات و المراعي، و تأثير هذه القطاعات الغابوية و الرعوية – على سبل و وسائل العيش المحلية و المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي و ارتباط ذلك بالفقر، و البيانات الأساسية و الاجتماعية و الديموغرافية و التنوع البيولوجي، و خدمات النظم الايكولوجية الغابوية و الرعوية من أجل تنظيم و وضع ضوابط مناخية لتنظيم و حماية الماء و التربة.
- (iv) تحليل دوافع و أسباب إزالة الغابات و تدهور المراعي (بما في ذلك، العوامل البشرية على سبيل المثال لا الحصر) و التمييز بين التدهور الممكن تصحيحه و التدهور الحتمي.
- (v) إنتاج مخطط مؤسسي للتعرف على الجهات الرئيسية المعنية في هذا القطاع، و وصف أدوارها و إمكانياتها و معوقاتهما/ إكراهاتها (المحلية و الإقليمية و الوطنية).
- (vi) وصف آليات الإدارة الغابوية الرئيسية في تونس، بالمقارنة مع الترتيبات الحالية من أجل المشاركة و الشفافية و الكفاءة و المساءلة (علاقة بالتشريعات، اللوائح و نظم حقوق الأراضي و المؤسسات و القدرات المؤسساتية، و مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك السكان المهمشين و الأقليات السكانية و النساء... إلخ).

ب. تحديد الفرص المتاحة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري

3. تهدف هذه المهمة أساسا تحديد الفرص الرئيسية لخفض الانبعاثات الناتجة عن تدهور الغابات و المراعي.
4. سوف تمهد هذه المهمة الطريق أمام التعريف بالتدخلات المحددة (أو المشاريع الاستثمارية) التي تمثل لمعايير برنامج الاستثمار الغابوي المعرف بها في معايير الاستثمار و شكليات تمويل برنامج الاستثمار في الغابات.

ت. وصف كيفية دعم الإطار الممكن من حيث السياسات و اللوائح التنظيمية/ وصف بيئة تمكينية من حيث السياسات و اللوائح.

5. هذه المهمة، التي تسعى إلى تعميق العناصر التي سبق وصفها، ستقوم في المقام الأول بما يلي:

- (i) وصف الإطار المؤسسي و القانوني لإدارة الغابات و المراعي و مواردها.
- (ii) وصف الإطار المالي/الجبايي و التنظيمي و سياسة استخدام الأراضي و آليات الضمانات الاجتماعية و البيئية، و هيكل السوق و الحوافز الأخرى، و أطر الإنفاق المتوسطة الأجل المعتمدة في قطاع الغابات و المراعي (بما في ذلك إعداد خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات و تدهورها) و القطاعات ذات الصلة لدعم الأنشطة المنصوص عليها في الخطة.
- (iii) وصف كيف أن الإطار التوجيهي و المنظومة التقنية المتوفرة تدعم أو تقوض أهداف البرنامج.
- (iv) تحديد الثغرات التنظيمية و قضايا الحكامة الرئيسية- انظر أعلاه vi- و وصف أثار التدخل في القطاعين العام و الخاص في حال إزالة هذه العقبات.

ث. وصف الفوائد المتعلقة ببرنامج الاستثمار في الغابات

6. ستركز هذه المهمة بشكل خاص على:

- (i) تحديد الفوائد المتوقعة المتعلقة ببرنامج الاستثمار في الغابات، بما في ذلك:
 - تحسين سبل و وسائل العيش المحلية،
 - الحد من الفقر و تحقيق التنمية البشرية لمن يعتمدون على الغابات و المراعي.
 - حماية التنوع البيولوجي و خدمات النظم الايكولوجية الأخرى.
- (ii) تحسين صمود الناس أمام الصدمات المناخية،
- (iii) تعزيز المساواة بين الجنسين و الاستدامة الاجتماعية،
- (iv) دعم إدماج الشباب في الحياة العملية.

ج. تحديد أوجه التآزر و التعاون مع الشركاء الآخرين

7. هذه المهمة سوق تربط عملية إعداد الخطة الاستثمارية الغابوية إلى مجموعة من المشاريع و الدراسات و التقييمات و غيرها من المبادرات الجارية حاليا أو المخطط لها من قبل بنوك التنمية المتعددة الأطراف و مختلف الشركاء التقنيين و الماليين. و ينبغي أن يشمل هذا الاستعراض وصفا موجزا لما يلي:

- (i) تحديد الأنشطة ذات الصلة التي نفذت أو تم التخطيط لها من قبل الشركاء الحاليين أو المحتملين،
- (ii) حالة تفاعل و إمكانيات ملموسة للحصول على موارد مالية و تقنية لتحسين تنفيذ الخطة و جعلها أكثر اكتمالا.

ح. محددات و مبررات المشروع و البرنامج الممول بالشراكة مع برنامج الاستثمار في الغابات.

8. تعتبر هذه المهمة حاسمة للغاية لأنها، و بناء على مبادئ برنامج الاستثمار في الغابات، ستحدد و تصف مجموعة من المشاريع أو الاستثمارات المحتملة من بين مجموعة واسعة من الاحتمالات. و لعل الهدف يكمن بهذا الصدد في ترجمة برنامج الاستثمار في الغابات إلى أنشطة ملموسة مع الإشارة إلى موارد الاستثمار الغابوي و تحديد أيضا موارد تمويل أخرى بما في ذلك الصندوق الأخضر للمناخ (GCF) و بنك التنمية المتعدد الأطراف (MDB) المسؤول عن الاستثمار المقترح (أو على أساس الميزة النسبية لكل مؤسسة). أما بصدد توقعات الانخفاض المحتمل في انبعاثات الكربون، فينبغي تحديد مؤشرات التأثيرات التحويلية و مؤشرات انجازية و فعالية أخرى. و اعتمادا على الخصائص البيئية الإقليمية يمكن لهذه المشاريع الاستثمارية أن تغطي مثلا من بين أمور أخرى الجوانب التالية:

- (i) تحسين الغطاء الحرجي و إنتاجية الغابات و المناطق الرعوية من خلال تحسين و إدارة الرأسمال الطبيعي.

- (ii) المحافظة على الموارد الطبيعية ضد أي شكل من أشكال التآكل و التصحر، و الصيد و الرعي الجائر) بما في ذلك اعتماد مقاربة مندمجة للنظام الايكولوجي، مع تعزيز أفضل لإدماج الأشجار و الغابات و المراعي في النظم الزراعية.
- (iii) توطيد/تثمين صناعات ذات الصلة بالغابات و المراعي من أجل ربط أفضل بين المنتجين و السوق مع اعتبار أفضل لأشكال الشراكة بين القطاعين العام و الخاص (PPP) من أجل الاستثمارات الغابوية و الرعوية من قبل الموردين من القطاع الخاص مع دعم مهم للمقاولات الصغرى و المتوسطة في المجال الغابوي و الرعوي و المنعشين و المطورين من القطاع الخاص.
- (iv) تعزيز مساهمة قطاعي الغابات و المراعي في مكافحة الفقر و إدماج الغابات و المراعي في التنمية الاقتصادية المستدامة.
- (v) إعادة تأهيل و تحسين و توطيد الغطاءات الغابوية و الرعوية.
- و ستأخذ بعين الاعتبار عملية تحديد و تقديم هذه المشاريع المحتملة بالضرورة بعين الاعتبار (أ) محتوى و التكامل مع العملية الجارية في مجال سلسلة القيمة الغابوية للبنك الدولي؛ (ب) استراتيجيات المساعدة القطرية من بنوك التنمية المتعددة الأطراف المعنية و إستراتيجيات الشراكة مع تونس، (ج) عمليات التخطيط ذات الصلة المضطلع بها على الصعيد الوطني، و (د) الأنشطة و البرامج من شركاء التنمية و الآخرين بما في ذلك أنشطة FCPF مرفق شراكة كربون الغابات، و UN-REDD برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات و تدهورها، و وكالات التنمية الثنائية، و الأمم المتحدة و مرفق البيئة العالمية.

خ. تحليل أوجه التكامل بين خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات و تدهورها/ و برنامج الاستثمار الغابوي/ خطة الاستثمار.

9. سوف تدعم هذه المهمة خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات و تدهورها في تونس، بما يفوق المبادرات الحالية، و التي تكاد تركز بشكل حصري على مناطق محدودة جغرافيا (مثلا: الحوض المائي لسيليانا)، تدابير بناء القدرات، و تكاليف و فوائد خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات و تدهورها و جرد الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

د. تحليل إمكانيات للتنفيذ بما في ذلك تقييم المخاطر.

10. إن الهدف من هذه المهمة يكمن في إمكانية تنفيذ خيارات خط انبعاثات غازات التدفئة الأخرى في الخطة الاستثمارية و يشمل ذلك:

- (i) تحليل الوكالات التقنية و الإدارية و المالية المكلفة بالتنفيذ.
- (ii) تقييم الطريقة التي تنخرط فيها الوكالات أو الهيئات المكلفة بالتنفيذ في عملية معالجة المعوقات المحتملة.
11. ينبغي أن تتضمن الخطة الاستثمارية وصفا أوليا للمخاطر التي قد تؤثر على تنفيذ الاستثمارات المقترحة مع التمييز بين:
- (i) المخاطر على المستوى الوطني و دون الوطني،
- (ii) المخاطر المرتبطة بسياسات و مؤسسات القطاع،
- (iii) التكنولوجيا و المخاطر البيئية و الاجتماعية.

ا. المخطط العام لأدوات خطة التمويل

12. ستوفر هذه المهمة الإشارات الأولى المتعلقة بما يلي:

- (i) توفير تمويل مشترك لبرنامج الاستثمار في الغابات ،
- (ii) التمويل الكلي لكل تدخل (أو مشروع الاستثمار)،

- (iii) (الموارد الممكنة للتمويل العام و الخاص) بما في ذلك سوق الكربون، و البنوك و وكالات التنمية الثنائية و المالية الغير التقليدية).
- (iv) درجة الفاعلية المالية لبرنامج الاستثمار في الغابات و أنواع الأدوات المالية.